

قاعدة بيانات
الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025 – جلسات تحقيق
ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة
Open Data Tank Initiative e.V

أولاً: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2025 بداية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025، وذلك على خلفية الناشطة المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق** (مباشرة بعد القبض، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس، قرار إخلاء سبيل خلال جلسة تحقيق لأول مرة، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر حبس، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر استئناف حبس، قرار إخلاء سبيل مباشر من النيابة)، حيث تم توثيق 3522 جلسة على مدار 2025.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث تم توثيق 1271 حالة خلال 2025.
3. **الأحكام القضائية الصادرة** من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم توثيق 280 حكم قضائي.

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث نوع القرار، تم تسجيل 2220 قرار بـ "الحبس 15 يوم علي ذمة التحقيقات" كأعلى فئة، يليه عدد 929 قرار بـ "إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة"، فيما كان هناك 189 قرارا بـ "إخلاء سبيل بتدابير احترازية"، ثم 110 قرارا بـ "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، يليها 74 قرارا بـ "حبس 4 أيام علي ذمة التحقيقات". حيث توزعت تلك القرارات عبر 1100 قرارا خلال "الربع الثاني من 2025"، و 1073 قرار خلال "الربع الأول من 2025"، ثم 837 قرارا خلال "الربع الثالث من 2025"، وأخيرا 512 قرار خلال "الربع الرابع من 2025".

بينما وفقا للنوع الاجتماعي للشخص، كان هناك تحقيق مع 3366 من الذكور و 156 من الإناث.

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

خلال عام 2025، أظهرت بيانات التحقيقات القضائية تذبذبًا ملحوظًا في حجم القرارات بين الأرباع الزمنية المختلفة، مع اتجاه عام نحو التراجع التدريجي مع نهاية العام. فقد بدأ العام في "الربع الأول" بزخم قوي مسجلًا 1073 تحقيقًا (حوالي 30.5% من إجمالي العام)، ما يعكس انطلاقة نشطة جدًا لنشاط التحقيقات في بدايات السنة.

ثم شهد "الربع الثاني" ارتفاعًا طفيفًا ليصل العدد إلى ذروته بـ 1100 تحقيقًا (حوالي 31.2%)، بما يمثل أعلى معدل فصلي خلال العام، ويشير إلى اتساع نشاط التحقيقات وتكثيف وتيرة العمل القضائي خلال منتصف العام.

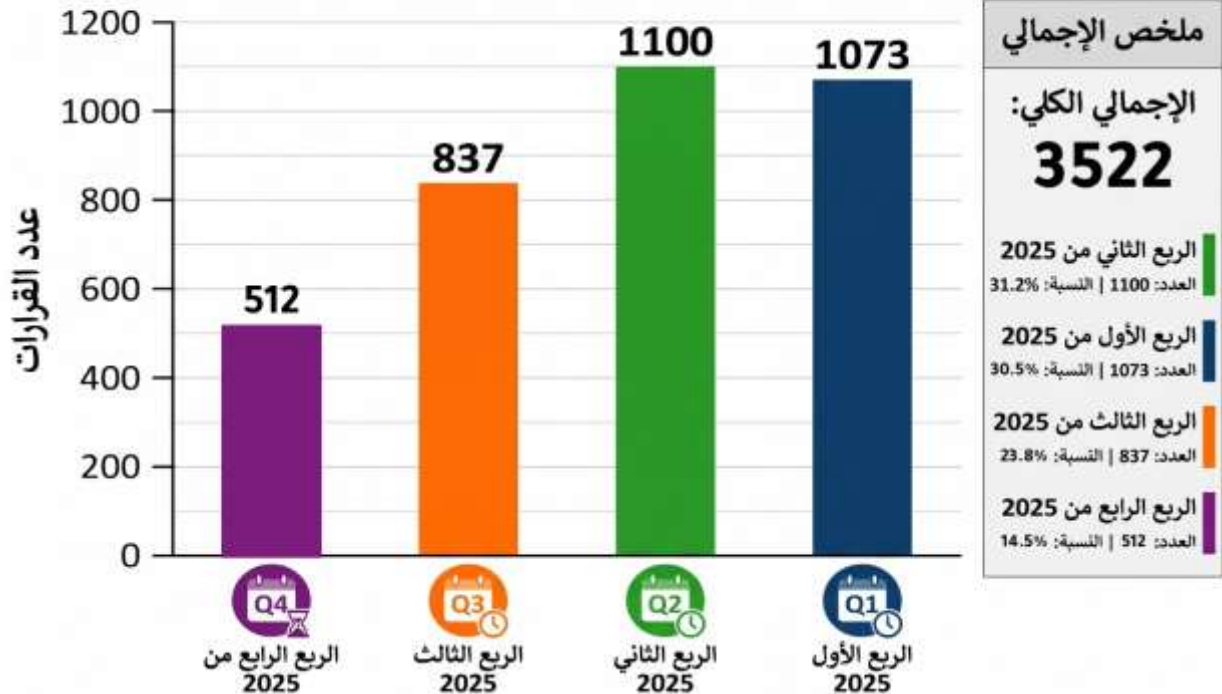
وفي "الربع الثالث"، بدأ المنحني في التراجع ليسجل 837 تحقيقًا (حوالي 23.8%)، ما يعكس مرحلة تهدئة وتبؤ نسبي بعد ذروة النشاط في النصف الأول من العام.

أما "الربع الرابع" فقد شهد تراجعًا حادًا وملحوظًا ليسجل 512 تحقيقًا فقط (حوالي 14.5%)، وهو أدنى مستوى تم تسجيله، ليختتم العام بانخفاض كبير في وتيرة قرارات التحقيق.

بذلك يمكن القول إن عام 2025 اتسم بنمط بدأ بذروة قوية ونشاط مرتفع خلال النصف الأول من العام (الربعين الأول والثاني)، قبل أن يتجه نحو التراجع التدريجي في الربع الثالث ثم الهبوط الحاد في الربع الرابع، ما يعكس تفاوتًا واضحًا في كثافة العمل القضائي على مدار فصول العام الأربعة.



الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025 - تحقيق توزيع قرارات جلسات التحقيق حسب النطاق الزمني



ثالثاً: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي":

تكشف البيانات الخاصة بمرحلة التحقيقات خلال عام 2025 عن تركيز جغرافي واضح في محافظتين رئيسيتين هما القاهرة والشرقية، مع حضور هامشي لبقية المحافظات.

فقد جاءت القاهرة في المركز الأول بوضوح بإجمالي 2232 تحقيقاً، أي ما يعادل نحو 63.4% من إجمالي التحقيقات على مستوى الجمهورية، وهو ما يعكس ثقلها القضائي والإداري ودورها المحوري في إدارة القضايا.

تلتها الشرقية بإجمالي 1235 تحقيقاً بنسبة تقارب 35.1%، لتشكل المحافظتان معاً ما يقرب من 98.4% من إجمالي التحقيقات في الجمهورية، وهو تركيز استثنائي يُبرز محدودية النشاط في باقي الأقاليم.

أما باقي المحافظات فجاءت بأرقام رمزية للغاية؛ حيث سجلت دمياط 20 تحقيقاً (0.6%)، والدقهلية 16 تحقيقاً (0.5%)، والقليوبية 12 تحقيقاً (0.3%)، بينما سجلت المنوفية 4 تحقيقات (0.11%)، والإسكندرية تحقيقين اثنين (0.06%)، واقتصرت الغربية على تحقيق واحد فقط (0.03%). ولم تُسجل أي تحقيقات في باقي المحافظات، سواء في الوجه البحري أو القبلي، مما يوضح غياباً شبه تام للنشاط القضائي في تلك المناطق ضمن قاعدة البيانات.

إجمالاً، يظهر النمط أن مشهد التحقيقات في عام 2025 كان شبه محصور في نطاق القاهرة والشرقية، مع حضور هامشي في عدد محدود من المحافظات الأخرى، وهو ما يعكس مركزية الإجراءات القضائية في العاصمة وبعض المحافظات الكبرى مقابل ضعف تمثيل الأقاليم الأخرى.



رابعاً: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار:

تكشف بيانات جلسات التحقيق لعام 2025 عن تباين كبير وحاد في توظيف الإجراءات القضائية، حيث تصدر المشهد بشكل كاسح قرار "حبس 15 يوماً على ذمة التحقيقات" مسجلاً وحده 2220 قراراً ليمثل النسبة الأكبر بفارق هائل عن كافة الخيارات الأخرى بنحو 63.0% من إجمالي القرارات الصادرة. وحلّ في المرتبة الثانية قرار "إخلاء سبيل بضمن محل الإقامة" بواقع 929 قراراً ليمثل بدوره نحو 26.4%.

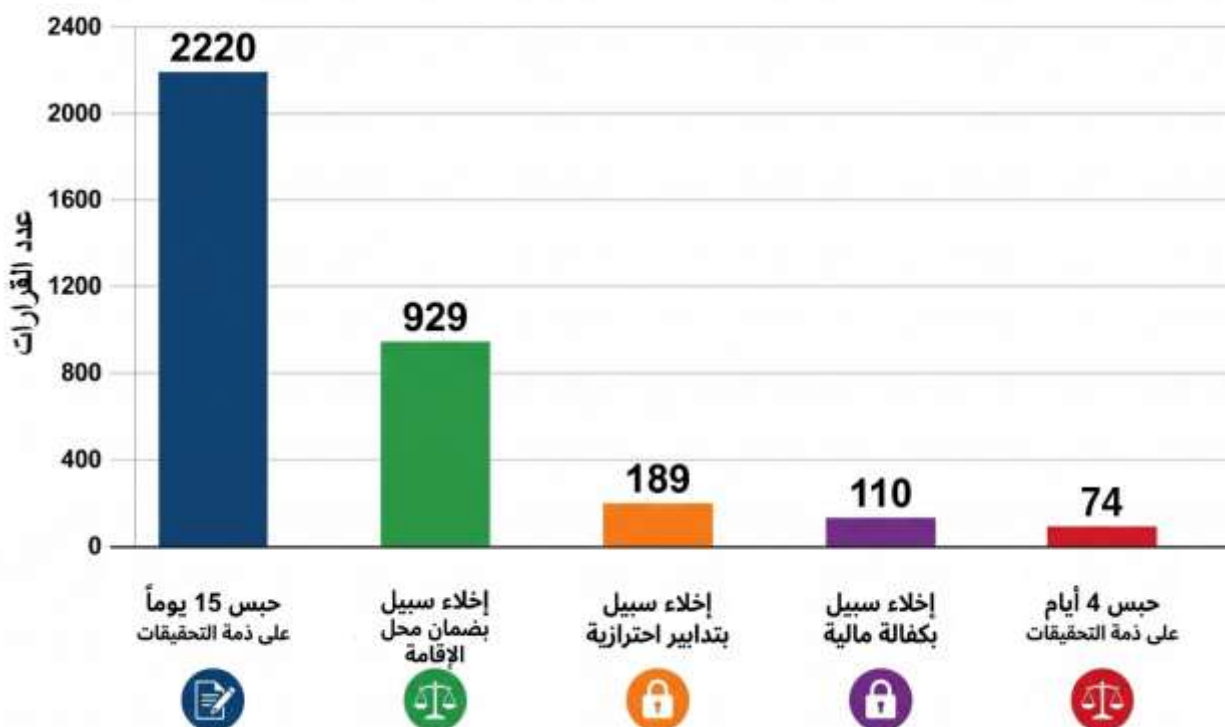
في المقابل، تراجعت معدلات بقية القرارات لتسجل نسباً هامشية وتدرجية؛ حيث جاء قرار "إخلاء سبيل بتدابير احترازية" في المركز الثالث بإجمالي 189 قراراً (5.4%)، تلاه قرار "إخلاء سبيل بكفالة مالية" مسجلاً 110 قراراً (3.1%)، ثم قرار "حبس 4 أيام على ذمة التحقيقات" بواقع 74 قراراً (2.1%).

إجمالاً، تُظهر الأرقام تركّزاً شبه تام في مسارين اثنين فقط؛ الأول هو التوسع في تجديد الحبس (15 يوماً) كإجراء رئيسي أول، والثاني هو إخلاء السبيل بضمن محل الإقامة كأبرز بديل مطروح، حيث استحوذ هذان الإجراوان بمفردهما على أكثر من 89% من إجمالي حركة القرارات، في حين بقيت باقي الصيغ والمدد الأخرى كإجراءات استثنائية ونادرة التطبيق في مرحلة التحقيق.



الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025 - تحقيق

توزيع قرارات جلسات التحقيق حسب نوع القرار



خامساً: قراءة تحليلية من حيث نوع الجلسة:

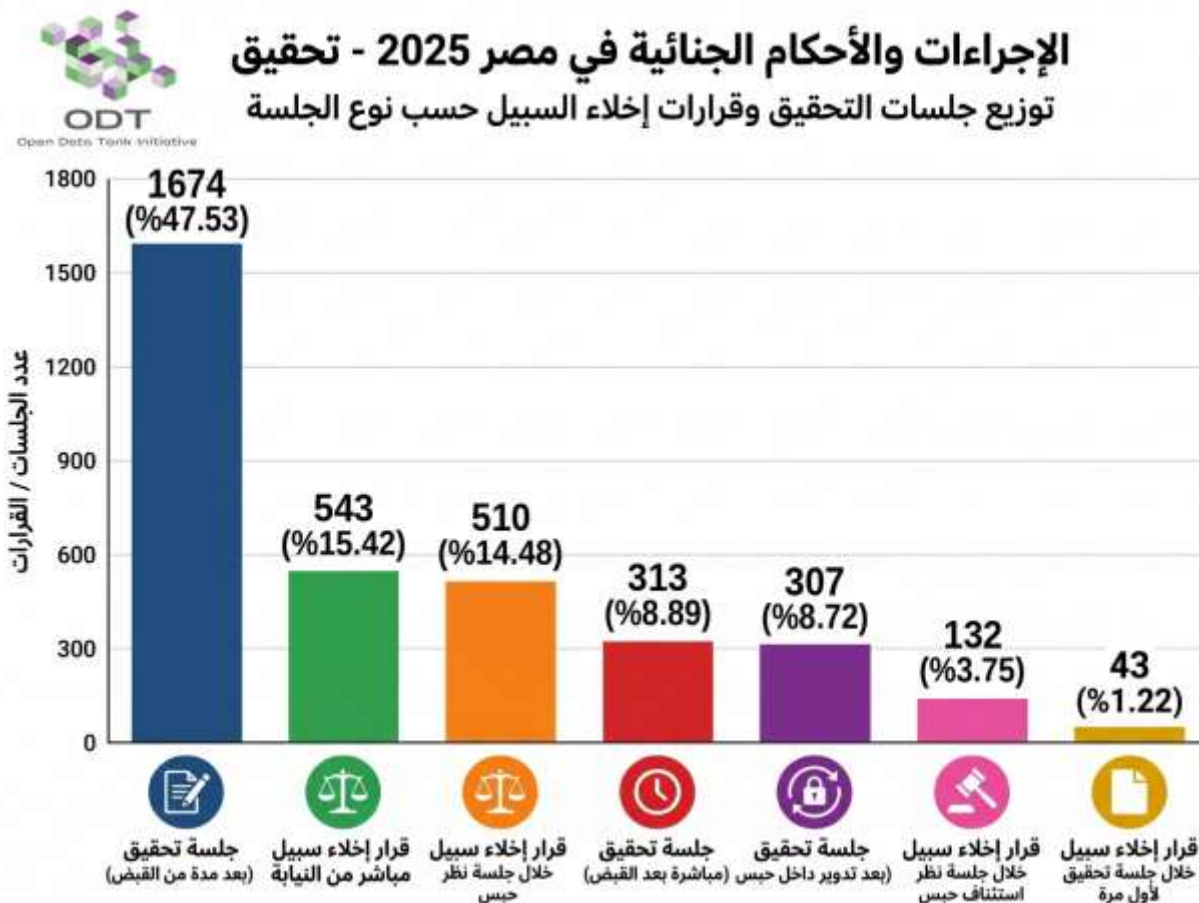
تكشف البيانات الخاصة بنوع الجلسة والقرارات خلال عام 2025 عن تصدر "جلسة تحقيق (بعد مدة من القبض)" للمشاهد بشكل كاسح، حيث سجلت 1674 جلسة لتمثل بمفردها نحو 47.53% من إجمالي الإجراءات المسجلة.

وجاءت قرارات الإفراج المباشرة ومراجعات الحبس في المرتبة التالية؛ إذ سجل "قرار إخلاء سبيل مباشر من النيابة 543 قراراً (15.42%)، يليه مباشرة "قرار إخلاء سبيل خلال جلسة نظر حبس" بعدد 510 قراراً (14.48%)

في المقابل، تساوت تقريباً معدلات الجلسات المرتبطة بالتدوير أو العرض الفوري؛ حيث سجلت "جلسة تحقيق (بعد تدوير داخل حبس) 307 جلسة (8.72%) ، بالتوازي مع "جلسة تحقيق (مباشرة بعد القبض)" التي بلغت 313 جلسة (8.89%).

أما المسارات الأقل تسجيلاً، فتمثلت في "قرار إخلاء سبيل خلال جلسة نظر استئناف حبس" بواقع 132 قراراً (3.75%)، بينما كان "قرار إخلاء سبيل خلال جلسة تحقيق لأول مرة" هو الأدنى على الإطلاق بعدد 43 قراراً فقط (1.22%)

بوجه عام، تُظهر هذه الأرقام تركيزاً أساسياً في إجراء التحقيقات بعد فترات زمنية من الضبط، مع حضور ملموس لقرارات إخلاء السبيل سواء الصادرة مباشرة من النيابة أو أثناء مراجعة أوامر الحبس، مقابل ندرة واضحة في نيل إخلاء السبيل من أول جلسة تحقيق.



سادساً: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

تكشف البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في مرحلة التحقيق لعام 2025 عن حضور طاغ للذكور؛ حيث بلغ عددهم 3366 شخصاً من إجمالي 3522، أي ما يعادل نحو 95.57% من مجمل القرارات، مقابل 156 أنثى فقط بنسبة لم تتجاوز 4.43%.

هذا التباين يوضح أن التحقيقات الجنائية تكاد تكون حكراً على الذكور، سواء في قرارات الحبس الاحتياطي أو إخلاء السبيل. كما أن وجود النساء جاء محدوداً للغاية، واقتصر على مسارات معينة؛ مثل "حبس 15 يوماً على ذمة التحقيقات" (84 أنثى)، و"إخلاء سبيل بكفالة مالية" (26 أنثى)، و"إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة" (23 أنثى)، و"حبس 4 أيام" (23 أنثى).

في المقابل، غاب حضورهن تماماً في قرارات أخرى؛ مثل "إخلاء سبيل بتدابير احترازية" الذي سُجل لـ 189 ذكراً، وهو قرار انحصر بالذكور وحدهم.

بذلك يتضح أن النساء لم يغبن تماماً عن مشهد التحقيقات، لكن حضورهن كان محدوداً وهامشياً مقارنة بالذكور، واقتصر على خيارات محددة، وهو ما يعكس الفجوة الكبيرة بين الجنسين في طبيعة الإجراءات الجنائية المتخذة خلال مرحلة التحقيق.

